أثر التجسس الاقتصادي على الأمن القومي للدولة

وضاح وائل سعيد الناصر [1]

DOI:10.15849/ZJJLS.240330.01

[1] **كلية الشيخ نوح القضاة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية .**
* للمراسلة: wadahalnasser@gmail.com

تاريخ استلام البحث:27/06/2024
تاريخ قبول البحث: 21/08/204

الملخص

يشير التجسس الاقتصادي إلى جمع البيانات والمعلومات الاقتصادية من قبل دولة أو منظمة أو شركة، وذلك دون إذن صاحبها أو دون موافقته، وذلك بهدف الحصول على معلومات حساسة ومهمة حول الأعمال والنشاطات الاقتصادية في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية وتعزيز التنافسية الاقتصادية للجهة المتحصلة عليها، حيث يعد ذلك من الممارسات والمسلكيات غير القانونية.

ويمثل موضوع التجسس الاقتصادي أحد أبرز قضايا الساعة على الساحة الدولية، إذ من دونه لا تستطيع الدول أن تضمن قدرة على الوصول إلى حماية أسواقها وبالتالي استمرار التقدم والنمو الاقتصادي بطرق غير مشروعة، لأنها تضر بالمصالح الاقتصادية للدول، وفي ضوء العلاقات والفرضيات، التي نحاول من خلالها إثبات حقيقة مدى تكامل الفروع المختلفة للأمن مع الأمن القومي الداخلي والخارجي وتأثيرها المتبادل.

الكلمات الدالة : الدراسات الدولية، الأمن القومي، أثر التجسس الاقتصادي

The impact of economic espionage on the national security of the state

Wadah wae'l saeed alnasser[1]

The World Islamic Sciences and Education University , Jordan.
*** Crossponding author: wadahalnasser@gmail.com**

Recived:27/06/2024
Accepted:21/08/204

Abstract

Economic espionage refers to the collection of economic data and information by a state, organization or company, without the permission of its owner or without his consent, with the aim of obtaining sensitive and important information about business and economic activities in order to achieve economic gains and enhance the economic competitiveness of the party obtaining it, as this is considered of illegal practices and behaviour.

The issue of economic espionage represents one of the most prominent issues of the day on the international scene, because without it, countries cannot guarantee the ability to access the protection of their markets and thus continue progress and economic growth through illegal means, because it harms the economic interests of countries, and in light of the relationships and assumptions, through which we try Proving the reality of the extent of integration of the different branches of security with internal and external national security and their mutual influence**.**

Keywords: International studies, national security, impact of economic espionage

.

المقدمة :

يُعد التجسس ظاهرة بشرية صاحبة المجتمع الإنساني منذ نشأته الأولى، وما زالت تلازمه عبر التاريخ، وقد تطورت في عصرنا الحاضر وأصبحت من الممارسات الاعتيادية التي تعتمد عليها الدول في حماية أمنها ووجودها، وفي الوقت ذاته تحرص الدول على مواجهة ومحاربة أنظمة التجسس المضاد، الأمر الذي أدى إلى نشوء ازدواجية في التعامل الدولي مع التجسس، وبالنتيجة أصبح للتجسس في القانون الدولي مفهوم وأحكام تختلف عن مفهومه وأحكامه في القوانين الداخلية للدول.[1]

ويعتبر التجسس أحد أهم مظاهر العلاقة الدولية في وقتنا الحاضر، ويمكن القول بأنه لا يوجد دولة في العالم لا تقوم بالتجسس على غيرها، وذلك بغض النظر عن درجة العلاقة بين هذه الدول سواءً أكانت صديقة أم عدوة، وسواءً أكان ذلك في زمن السلم أم الحروب والأزمات.[2]

ونتيجة لذلك ولد التجسس الاقتصادي كمفهوم جديد في عالم الاقتصاد الدولي الحاضر وفي عالم المخابرات، وأصبح يستخدم في مجال الصراع السياسي والاقتصادي بين الدول والشركات والأفراد، وقد تنوعت مجالات هذا التجسس لتغطي جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وقد كشفت حالات التجسس الاقتصادي بين الدول والشركات عن حقيقة هامة، مفادها أن التجسس الاقتصادي قد انتشر مع تزايد موجات العولمة والتحرير الاقتصادي في العالم.[3]

إشكالية الدراسة :

في ظل تنامي النشاطات الاقتصادية وسبل الشركات العظمى لاحتكار الأسواق العالمية لتحقيق الأرباح المالية وما نجم عن ذلك من منافسة بين هذه الشركات أدى إلى لجوء البعض منها إلى استخدام وسائل غير قانونية للقضاء على الشركات المنافسة لها وبما أصبح يعرف دولياً بجرائم التجسس الاقتصادي ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيس فيها : ما التدابير القانونية التي تضمنها القانون الدولي العام لتجريم التجسس الاقتصادي وعدم إفلات مرتكبيها من العقاب؟

أسئلة الدراسة:

1. ما مفهوم التجسس الاقتصادي.
2. ما هي صور التجسس الاقتصادي.

---

(1) عثمان، محمد عدنان، (2015)، دور القانون الدولي في مواجهة التجسس الدبلوماسي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، منشورة على موقع المنظومة الإلكترونية.

(2) شوشان، خالد وليد، (2016)، التجسس في القانون الدولي، بحث منشور في مجلة الحقوق، العدد (4).

(3) الطويل، رواء زكي يونس، (2008)، التجارة الإلكترونية والتجسس الاقتصادي، بحث منشور على مجلة آداب الرافدين، العدد (51)، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق.

3. ما هي القواعد الدولية الخاصة بالمسؤولية الدولية في حالة التجسس للدول.

4. ما هي الجهات الدولية التي يمكن اللجوء إليها للمطالبة بالتعويض عن التجسس الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تعتبر أهداف الدراسة هي الإجابة عن استفسارات الدراسة من خلال ما يلي:

- توضيح مفهوم التجسس الاقتصادي.
- بيان صور التجسس الاقتصادي.
- تحليل أهم النصوص الدولية الخاصة بالمسؤولية الدولية في حالة تعرض الدول للتجسس الاقتصادي.
- معرفة الجهات الدولية التي يمكن اللجوء إليها من أجل المطالبة بالتعويض عن التجسس الاقتصادي، والتي تكمن في معرفة ماهية مفهوم التجسس الاقتصادي، وما هي صور التجسس الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في إسهاب وإثراء البحث في جريمة التجسس الاقتصادي، باعتبارها أخطر أنواع الجرائم، إذا ما قورنت بغيرها من أنواع التجسس الأخرى، كون جريمة التجسس الاقتصادي تمس الأمن القومي الاقتصادي للدول، وهذا بدوره يؤدي إلى تهديد الدولة في شريان الحياة ومصدر التمويل الأساسي للمشاريع.

ولا شك أن دراسة هذه المسألة ومحاولة اقتراح الحلول الناجعة لمواجهتها، يمكن أن يسهم في سد النقص البحثي في هذا المجال، لا سيما مع ظهور صور جديدة للتجسس الاقتصادي لم تكن معروفة في السابق، وذلك نتيجة للتطور السريع والهائل في الوسائل التكنولوجية الحديثة ونقل المعلومات، وفق سرعة ودقة لا حدود لها، مما زاد في تعقيد مشكلة التجسس الاقتصادي وصعوبة مواجهتها ومواجهة آثارها الخطيرة.

منهج الدراسة:

في هذه الدراسة سيتم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن القائم على تنظيم النصوص القانونية الناظمة لموضوع التجسس الاقتصادي، والأسس القانونية التي يقوم عليها التنظيم القانوني لموضوع الدراسة، وسيحاول الباحث خلال هذه الدراسة التعرض لتحليل النصوص القانونية الناظمة للموضوع إن وجدت، وذلك من خلال استخدام أسلوب المقارنة في حال تطلبت بعض جزئيات الدراسة فيما بين القوانين الوطنية، والتشريعات المقارنة، والاتفاقيات الدولية، التي هي محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة عبد الحكم سيد سلماني (2020)، التجسس الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية.**

يبحث هذا الكتاب موضوع التجسس الاقتصادي الذي يعد من أهم قضايا الساحة الدولية حيث تلجأ الدول لهذا التجسس من أجل الحفاظ على القدرة على التصدير من أجل الحفاظ على أسواقها الوطنية وبالتالي العمل على استمرار التقدم والنمو الاقتصادي، وقد تطرق هذا الكتاب إلى موضوع الأضرار الاقتصادية والسياسية لهذا النوع من التجسس ولكن لم تعالج هذه الدراسة أي جانب من الجوانب القانونية الدولية للتجسس الاقتصادي.

وتختلف دراستي عن هذه الدراسة في أنها تتعلق بقواعد القانون الدولي التي تكافح التجسس الاقتصادي وبالتحديد مدى مسؤولية الدولة التي تترتب على الدول في حال ثبوت قيامها بارتكاب التجسس الاقتصادي.

- **دراسة ممدوح الشيخ (2007) التجسس التكنولوجي – سرقة الأسرار الاقتصادية والتقنية.**

تدور هذه الدراسة حول التجسس التكنولوجي لسرقة الأسرار وتعالج تطور الجاسوسية منذ العهد القديم إلى وقتنا الحالي خصوصاً ما يتعلق بالتكنولوجيا ووسائل جمع المعلومات ونقلها وتحليلها حيث تطور هذا التجسس في الآونة الأخيرة بصورة كبيرة جداً.

وتختلف دراستي عن هذه الدراسة في أنها تعالج تطور التجسس الاقتصادي في وقتنا الحالي ومعالجة هذا التطور بوسائل قانونية وكذلك تحدد على من تقع عليه المسؤولية لحماية الدول أو الأسواق إن تعرضت لمثل هذا التجسس ومعاقبة الفاعل.

- **دراسة سمير صارم (1999)،التجسس الاقتصادي.**

هذه الدراسة في القرن العشرين وقد مر عليها أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً يتناول فيها موضوع التجسس الاقتصادي أحد أبرز قضايا الساعة على الساحة الدولية لأنه من دون التجسس الاقتصادي لن تستطيع الدول أن تضمن لنفسها القدرة على التصدير والوصول إلى الأسواق الأخرى، أو حماية أسواقها وبالتالي استمرار التقدم والنمو الاقتصادي ..... أو القوة الاقتصادية التي باتت القوة الأهم في الوقت الحالي، كما تلقي الدراسة الضوء على هذا لأهميته للوطن العربي لأنه كان وسيبقى هدفاً دائماً لمثل هذا النوع من التجسس وذلك في سبيل الحيلول بينه وبين التقدم والنهضة وردم الهوة التي تتسع بينه وبين العالم المتقدم وبقائه ضعيفاً لتسهل السيطرة عليه.

وتختلف دراستي عن هذه الدراسة بسبب التطور الذي طرأ منذ دراسة سمير صارم حيث مضى أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً على دراسته، إذ تطور التجسس الاقتصادي سريعاً نظراً لتطور الطرق التكنولوجية فقد أصبح مثل هذا التجسس أسهل وأسرع وأخطر فلا بد من تدخل القانون بهذه الحالة ومكافحة مثل هذه الجرائم بصورة منظمة.

التصور العام للدراسة:

ستنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : ماهية التجسس الاقتصادي

المطلب الأول : نشأة التجسس الاقتصادي

المطلب الثاني : تعريف التجسس الاقتصادي

المبحث الثاني : أثر التجسس الاقتصادي على الأمن القومي

المطلب الأول : تعريف الأمن الاقتصادي

المطلب الثاني :أثر البعد الاقتصادي على الأمن القومي

المطلب الثالث : أثر التجسس الاقتصادي على الدولة

المبحث الأول

ماهية التجسس الاقتصادي

إن المرحلة التي يعيشها العالم حالياً تتميز بالاعتماد على المعلومات، وبسرعة استهلاكها في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة، مما دفع دول العالم خاصة الصناعية منها إلى الدخول في صراعات للحفاظ على المعلومة وكذا فاعليتها وأمنها، معتمدة على أساليب اقتصادية بعدما كانت تعتمد على القوة العسكرية فقط، وبروز مفهوم الحروب الاقتصادية، من أجل الهيمنة على مصادر الطاقة والحفاظ على ريادتها الاقتصادية، سعياً منها في ضمان أمنها الاقتصادي، ومن الطبيعي أن يكون التجسس الاقتصادي هو وقودها الرئيسي.[1]

إن التطورات التي عرفتها دول العالم في القرن الواحد والعشرين، أدخلت العالم عصراً جديداً تسوده مفاهيم تختلف عن المفاهيم التي ارتبطت بالدولة القومية، ومن بين المفاهيم التي عرفت هذا التمييز مفهوم القوة كطريق لتحقيق الأمن، بحيث أصبحت قيمة الاقتصاد هي السلاح الأول في مواجهة المنافسين والأعداء، بعدما كان الاعتماد على القوة العسكرية فقط، وهذا ما أدى إلى بروز مصطلح التجسس الاقتصادي.[2]

ومن أجل بيان مفهوم التجسس الاقتصادي، فإن الباحث يرى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يتم التطرق في المطلب الأول إلى الحديث عن نشأة مفهوم التجسس الاقتصادي، وفي المطلب الثاني سوف يتناول الباحث التعريف بمفهوم التجسس الاقتصادي، وفي المطلب الثالث سوف تتناول الدراسة البحث في أركان التجسس الاقتصادي.

المطلب الأول

نشأة التجسس الاقتصادي

لقد كانت بدايات التجسس قديمة في تاريخ الإنسان، وأقدم أخبار التجسس والخيانة ما ذكره الله عز وجل في كتابه المبين عن امرأتين كانتا تقومان بالتجسس على نبيين لصالح الأعداء، يقول تعالى : "ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأت نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما..."[3]، وبطبيعة النص فإن هذه الخيانة تعد خيانة دينية.

ومن ذلك أيضاً: ما ورد في تجسس الهدهد، حينما رأى منكراً فظيعاً وجريمة شنيعة، تمثلت في عبادة غير الله فنقل ذلك لسليمان، فقال : "أحطت بما لم تحط به، وجئتك من سبأ بنبأ يقين"[4].

لقد كانت الحياة قبل الإسلام تحفها المخاطر، فمن حروب طويلة الأمد إلى ثارات بعيدة الحقب، إلى عداوات بغيضة، وكانت الحروب بين الفرس والروم سجال، وكانا يتجسسان على العرب قبل الإسلام وبعد ظهوره، فقد ذكر أن مكة المكرمة كانت لا تخلو من الجواسيس الذين يعملون لحساب الروم، وكان فيها بيوت تجارية يستخدمها الروم

---

(1) بن زين، أسمهان (2019)، دور الحروب الاقتصادية في حماية الأمن الاقتصادي، بحث منشور على مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة ظاهري محمد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مجلد (5)، عدد (4)، ص413.

(2) بن زين، أسمهان (2019)، دور الحروب الاقتصادية في حماية الأمن الاقتصادي، المرجع سابق، ص414.

(3) الآية (10) من سورة التحريم.

(4) الآية (22) من سورة النمل.

للشؤون التجارية في الظاهر وللتجسس على أحوال العرب سراً، ولما ظهر الإسلام استخدم التجسس ضد المسلمين[1].

وكان العكس موجوداً، فقد عهد العرب في الجاهلية إلى استخدام العيون للتجسس على الأعداء على صورة تجّار أو مسافرين أو على هيئة سرايا صغيرة، تتقصى آثار العدو، وتسأل من تلتقي به من الركبان عنه، وقد تغير هذه السرايا على بعض المسافرين من القبائل وتحقق معهم وتعرف خطة الأعداء، وعلى ضوء هذه المعلومات يرتب القادة الأسلوب الذي سيتخذ في مباغتة العدو[2].

ومع تطور الإنسان حضارياً واجتماعياً، تطورت حاجته في الحصول على المعلومات، فمنذ أن أصبحت القبيلة وحدة اجتماعية، ودخلت في صراع مع القبائل الأخرى لدوافع عديدة، أصبح للتجسس دور حاسم في تحقيق النصر أو الهزيمة، وسواء كان القتال للدفاع أم للهجوم، فقد كان على قادة التكتلات الاجتماعية أن يعرفوا كل ما يمكن معرفته من قوة وضعف لأعدائهم.[3]

وفي العصر الحديث تعاظم دور الجاسوسية ولم يعد قاصراً على المجالات العسكرية، بل اتسع ليشمل كافة المجالات، فأصبحت ساحة الجاسوسية شاسعة وليس لها حدود، كما أسهم التطور التكنولوجي والمعلوماتي في حدوث تغيير هائل في مفهوم وأدوات وأساليب التجسس، بالرغم من صعوبة تحدي التطور الذي مر به التجسس بشكل مترابط ومتسلسل من بدايته وصولاً إلى وقتنا الحاضر[4].

وفي العقود الأخيرة ظهر مفهوم جديد للتجسس، يتجاوز المفهوم العسكري والسياسي، ويركز على الجوانب الاقتصادية للدول، ويحاول معرفة ما يدور داخل المجال الاقتصادي، سواء في مجال التجارة الخارجية أو الداخلية، فمنطق التقابل، والتضاد، والتنافس، والصراع على الأسواق الاقتصادية، ذلك كله فرض وجود الجاسوسية الاقتصادية، وأصبحت تلك الجاسوسية محور النشاط الأمني، ليس فقط لكسب الصفقات والعقود، ولكن أيضاً لتأمين وجود مصدر مناسب لعوامل الإنتاج رخيصة الثمن، وأسواق منعشة لتصريف المنتجات بأسعار مرتفعة، بل مغالى فيها أحياناً، ولقد انتهى إلى غير رجعة ذلك الزمن الذي كانت فيه لاعتبارات: الموقع والأهمية الجغرافية، والتاريخية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، للدول ذات السيادة والغلبة في اتخاذ القرار الاقتصادي.[5]

---

(1) أمين، أحمد، (1964)، فجر الإسلام، ط9، ص13.

(2) علي، جواد، (1970)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ط1، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ص408.

(3) هاني، أحمد، (1974)، الجاسوسية بين الوقاية والعلاج، الشركة المتحدة للنشر، القاهرة – مصر، ص12.

(4) جاسم، جعفر حسن، (2012)، حرب المعلومات بين إرث الماضي وديناميكية المستقبل، ط1، دار البداية للنشر، عمان – الأردن ، ص170.

(5) عبدالسلام عبدالغفور وآخرون، (2001)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، دمشق – سوريا، ص17.

المطلب الثاني

تعريف التجسس الاقتصادي

إن للتجسس عدة تعريفات، منها لغوية وفقهية، كما أن هناك عدداً من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بالقانون الدولي الإنساني، أشارت إلى موضوع التجسس بشكل غير مباشر عند معالجتها للأحكام المتعلقة بالجواسيس وتعريفها لهم.

أولاً : التجسس لغةً

جس الأرض حسياً: وطئها، والخبر بحث عنه وفحصه، والشيء بيده: مسه، والشخص بعينه: أحد النظر إليه ليستبينه ويستثبته، واجتسه بيده: جسه، وتجسس الجندر: حسه، وفي التنزيل العزيز (ولا تتجسسوا)، ومنه الجاسه: الحاسة (من الحواس الخمس) و(التحسس) بالحاء: تطلب الخبر وتتيحه، وفي التنزيل: "يا بني اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه". و(الجاسوس): الذي يتجسس الأخبار ليأتي بها، وجمعه جواسيس[1].

والتجسس من الجس، والجس هو اللمس باليد، وموضعه المجسة، وتجسس الأمر إذا تطلبه وبحث عنه: يقال تجسست فلاناً، ومن فلان، أي بحثت عنه، والتجسس بالجيم : التفتيش عن بواطن الأمور، وأكثر ما يقال في الشر، والجاسوس أن يطلبه لغيره، وبالحاء أن يطلبه لنفسه، وقيل بالجيم: البحث عن العورات، وبالحاء الاستماع، وقيل معناهما واحد في تطلب معرفة الأخبار[2].

ثانياً: تعريف التجسس في الفقه:

واجه فقهاء القانون مهمة شاقة أثناء تعريفهم للتجسس، ويرجح ذلك لقدم موضوع التجسس، وتشعبه وتطور أساليبه من زمان إلى آخر، ومع ذلك فقد تصدى بعض الفقهاء لمهمة وضع تعريف لمصطلح التجسس.

فعرفه بعض الباحثين بأنه: البحث عن أي نوع من المعلومات خفية عن دولة معينة بهدف إيصالها لدولة أجنبية وذلك بنية الإضرار بالدولة المتجسس عليها[3].

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا التعريف هو أنه قصر الركن المادي لجريمة التجسس على أفعال البحث عن المعلومات، مما يعني أن أي سلوك آخر لا ينطوي على فعل البحث عن المعلومات لا يشكل جريمة التجسس، فالشخص الذي يقوم بتسريب معلومات سرية إلى دولة أجنبية أو لأحد عملائها دون أن يقوم هو بفعل البحث ذاته، لا يعد فعله تجسساً حسب ما ورد في التعريف.[4]

---

(1) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشقيق الدولية، 2004م، ص122.

(2) أبن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (د ت)، لسان العرب، المجلد السادس، دار صادر، بيروت – لبنان ، ص38.

(3) حافظ، مجدي محب، (1999) الحماية الجنائية لأسرار الدولة–دراسة تحليلية تأصيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، ص329.

(4) الأعظمي، سعد إبراهيم، (1980)، جرائم التجسس في التشريع العراقي–دراسة مقارنة، بدون دار نشر، ص15.

وعرفه باحثون آخرون بأنه: الحصول أو تجميع معلومات سرية حول النظم السياسة أو المواد العسكرية، أو التنظيم الدفاعي أو الهجومي لدولة أجنبية، وتسليم هذه المعلومات إلى حكومة أخرى، أو لمن يعمل لحسابها بمقابل أو مجاناً[1].

ويعرفه فريق ثالث بأنه: الدخول أو محاولة الدخول إلى الأماكن المحظورة للحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة، أو سرقة هذه الأشياء أو الوثائق أو المعلومات أو الاستحصال عليها أو إفشاؤها أو إبلاغها دون سبب مشروع[2].

ثالثاً: تعريف التجسس في الاتفاقيات الدولية

تم التطرق إلى موضوع التجسس في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، كإعلان بروكسل لعام 1874م، ومعاهدتي لاهاي لعامي 1899م و 1907م، ومعاهدة جنيف المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب، والملحق الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977م، ولكن أياً من هذه الاتفاقيات لم تعطِ تعريفاً صريحاً لمصطلح التجسس بحد ذاته، وإنما عالجته أثناء نصها على الأحكام المتعلقة بالجواسيس وتعريفهم.

وقد عرفت المادة (29) من الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907م (اتفاقية لاهاي) في الفصل الثاني منها والمعنون بالجواسيس بأنه:

الشخص الذي يقوم بجمع المعلومات أو يحاول ذلك في منطقة العمليات التابعة لطرف النزاع عن طريق عمل أعمال الزيف أو تعمد التخفي بنية تبليغها للعدو[3].

ويرى معظم الفقهاء أن تعمد التخفي واتباع أعمال الزيف يشكلان العنصر الأساسي في هذا التعريف، وهو جوهر نشاط الجواسيس والأمر الذي يميزهم عن غيرهم من الجنود العاديين أو جنود الاستطلاع – كما سيرد لاحقاً– ويؤكد ذلك ما نص عليه البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدات جنيف الذي نص على أنه: لا يعتبر جاسوساً كل فرد من أفراد القوات المسلحة لطرف في النزاع، يقيم في إقليم يحتله الخصم الذي يقيم لصالح دولته لجمع أو محاولة جمع معلومات ذات قيمة عسكرية داخل ذلك الإقليم، ما لم يرتكب ذلك عن طريق عمل من أعمال الزيف أو تعمد التخفي[4].

رابعاً: تعريف التجسس في القانون.

اختلف في تعريف التجسس والجاسوس حسب القانون، وتباينت عباراتهم، وسوف نورد ثلاثة منها:

1- إن التجسس هو جريمة خطيرة ضد أمن الدولة يرتكبها أجنبي مثلاً للبحث عن أسرار، وتسليمها لدولة أجنبية[5].

---

(1) موسى، محمود سليمان، (1999)، التجسس الدولي والحماية الجنائية للدفاع الوطني وأمن الدولة–دراسة مقارنة، منشأة دار المعارف، الإسكندرية – مصر، ص7.

(2) الفاضل، محمد، (1986)، الجرائم الواقفة على أمن الدولة–الجزء الأول، ط3، وزارة الثقافة، دمشق – سوريا، ص312.

(3) موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على شبكة الإنترنت :.www.icnc.orj

(4) المادة (46) من البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977م.

(5) الموسوعة الفقهية الكويتية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم (43)، الكويت، 1404هـ، طباعة ذات السلاسل– الكويت.

2- وهو نوع من أنواع العمل الاستخباري هدفه البحث والحصول على المعلومات المتعلقة بدولة ما، ونقلها بطرق سرية خاصة، من مكانها إلى مكان آخر بواسطة عملاء دولة أخرى[1].

3- الجاسوس هو الذي يعمل في الخفاء أو يتنكر متقصياً أو محاولة استقصاء المعلومات في منطقة العمليات الحربية التابعة لأحد الفريقين المتحاربين بقصد نقلها إلى الفريق الآخر[2].

ومن خلال استعراض هذه التعريفات القانونية نجد الآتي:

1. أنها عرفت التجسس الدولي وأغفلت ما سواه كالتجسس على الأشخاص مثلاً.

2. حصرت التجسس في الأمور المادية المحددة بالقيام بالبحث عن المعلومات، وهذا لا يشمل أي سلوك تجسسي آخر، كتسليم المعلومات السرية لأحد العملاء، دون أن يقوم هو بالبحث عنها.

3. حددت من يقوم بالتجسس بالأجنبي، فلا يشمل من يقوم بالتجسس من غيرهم.

4. قصرت الجاسوس على من يعمل في الخفاء أو يتنكر، وعلى هذا فلا يعد من يجمع الوثائق السرية العسكرية أو الاقتصادية بشكل علني جاسوساً.

5. جعل عملية التجسس مبنية على فعلين، أحدهما البحث أو الاستقصاء عن المعلومات، والآخر تسليم أو نقل تلك المعلومات للطرف الآخر أو وسيطه، مما يعني أن التجسس لا يكون إلا بذلك دون تخلف لأحدهما عن الآخر.

المطلب الثالث

أهمية التجسس الاقتصادي

ارتبط التجسس الاقتصادي ارتباطاً فعلياً وثيقاً بانهيار المواجهة العسكرية المسلحة التي كانت قائمة بين روسيا والغرب، حيث وجدت غالبية أجهزة الاستخبارات الغربية ذاتها دون عمل حقيقي، ومن هنا طرأت على سطح الأحداث فكرة التجسس على المنشآت الصناعية، والمصانع العالمية، والواجهات الإلكترونية[3].

وتتحدد مهام التجسس الاقتصادي في رصد وتتبع جميع الأنشطة الاقتصادية المنافسة للدول والحكومات في الداخل والخارج، لحماية المصالح الاقتصادية في الخارج والأمن الاقتصادي في الداخل، ولهذا تعد الجاسوسية الاقتصادية بمنزلة الأعين والآذان الطويلة، وتنفذ كل ما هو مطلوب لتحقيق الأمن الاقتصادي بشكل خاص، والأمن القومي بشكل عام[4].

إن الصراع الاقتصادي المتأرجح دائماً بين القوى الدولية الذي يصل بها أحياناً إلى حد الحرب المسلحة، هذا الصراع الماكر من أجل الاختراق والتوسع، والاستحواذ، والسيطرة، والهيمنة، والتحكم والتوجيه للأسواق المحلية

---

(1) الموسوعة العسكرية، الهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت – لبنان، 1981، ص250.

(2) أبو هيف، علي صادق، (1994)، ط7، منشأة المعارف بالإسكندرية – مصر، ص810.

(3) Economist. 1993, Tact's and dirty trick, Economist, 16 January 1993,21,22.

(4) Edgediffc-johnson, A.200la, p8G admits spying on unsilver, financial Times: 31 August 2001: 17

والدولية، يحتاج إلى حيازة معينة للقوة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تحجيم القوى الأخرى وحرمانها من الوصول لنفس مستوى القوة، وهي أمور لا يمكن أن تتم دون التجسس الاقتصادي.

لقد أصحبت القوة اليوم مرتبطة بقوة الاقتصاد، لأنه عصب الحياة، ودونه لا تنمو الأمم ولا تتقدم، وفي غيبة قوانينه وقواعده، تهدر الإمكانيات، وتزداد الخسائر، وتنهار المؤسسات، وهذا يؤدي إلى وضع المجتمع بأكمله في غيبوبة مدمرة، فتنهار المقدسات وتنتهك المحارم وتنقلب الموازين[1].

فالتجسس الاقتصادي أداة ووسيلة، وفوق كل هذا وظيفة أساسية ولازمة للحياة في عصرنا الحاضر، وظيفة تتجاوز إطار الضرورة وتصل إلى أبعاده الحتمية، وظيفة ذات طابع خاص تمارس منذ القدم، ومعترف بها ضمنياً، لكنها غير مجازة وتتم في الخفاء[2].

فالسرية والخفاء قرين عمل المخابرات، وروح أعمال التجسس، وفي إطار السرية والخفاء يصبح كل شيء مباحاً. وهكذا عمل المخابرات والجاسوسية الاقتصادية، وهو عمل شاق وذكي ويحتاج إلى الحنكة والعبقرية، ويحتاج إلى التسلسل بهدوء وراء السدود والحواجز والجدران، ويحتاج إلى التكيف السريع مع المواقف، ومع متطلبات البيئة والمكان[3].

ومن خلال المعلومات والتصميمات والرسومات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية، يمكن للشركات العالمية اكتساح الأسواق في العالم، محققة أرباحاً هائلة إذا تمكنت هذه الشركات من الحفاظ على سرية هذه المعلومات والتصميمات والرسومات، أما إذا تسربت هذه الأسرار إلى الشركات المنافسة، فإن سيطرة هذه الشركات على الأسواق العالمية تنهار، مما يعطي للمنافسين فرصة لتحقيق أرباح كبيرة، ومن هذا المنطلق ولد التجسس الاقتصادي كمفهوم جديد في عالم الاقتصاد الدولي المعاصر وفي عالم المخابرات، وأصبح يستخدم في مجال الصراع السياسي والاقتصادي بين الدول والشركات والأفراد[4].

ومن المؤكد أن في مقدمة الدول التي تتجسس على العالم بأكمله اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً هي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها فرنسا التي اتهمت مراراً في موضوع التجسس، ومنها مزاعم بزرع أجهزة تنصت في مقاعد رجال الأعمال على متن طائرات (أير فرانس)، أما الصين فإجمالاً ركزت أجهزتها التجسسية على جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وأما اليابان فقد وجهت الكثير من أنشطة مخابراتها نحو التجسس الصناعي، لكونها أصلاً هدفاً لهذه العمليات، بينما مارست إسرائيل عمليات تجسس واسعة النطاق داخل الولايات المتحدة[5].

---

(1) سالمان، عبد الحكم سيد، (2020)، التجسس الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية – مصر، ص78.

(2) Hallag,J.H. and stcinhorst, K 1994, business intelligence methods – how ethical. journal of business,784-794.

(3) الخضيري، محسن أحمد، (1991)، الجاسوسية الاقتصادية وكيف تدمر دولة ذاتياً من الداخل، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ص17.

(4) سالمان، عبدالحكم سيد، (2020) ، التجسس الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص78.

(5) Battelle Technology partnershippractice The biophatnhar cattily Research and DevelopmentEnterprise: Growthplatforms for Economies Around the word, Washington, DC, Battelle, way, 2012m10.

وتعتبر المعلومات الاقتصادية إحدى أهم الدعائم التي تستند إليها الدول في العصر الحديث، وذلك لأن الاقتصاد في عالم اليوم يلعب دوراً مهماً في تقرير مصير الدول ، وعندما يكون الاقتصاد في دولة ما عارياً، فإن كل شيء يصبح عارياً، فالاقتصاد هو القوة وأساس حركة الدول والحكومات، فهنالك علاقة قوية بين عالم الأعمال والتجسس الاقتصادي، وتتزايد هذه العلاقة قوة في الوقت الحاضر، ومن المتوقع أن تكون أكثر قوة في المستقبل[1].

إن وجود التجسس الاقتصادي في عالم الأعمال أصبح مسألة ضرورية، ودليلاً على بعد النظر، وعلى القدرة على تنفيذ المهام بأقصى فاعلية ممكنة، فالتجسس الاقتصادي في عالم اليوم له مهمة مزدوجة، ذات جانبين أساسيين:

البحث والتحليل: تتمثل مهمة التجسس في جانبها الأول في الوصول إلى أكبر كمية من البيانات وتشغيلها، للوصول إلى المعلومات حول الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والحكومي لكل بلدان العالم، وأن ترفع تقريرها اليومي حول الدول والشركات والأسواق التي تعاني من أزمات، ورؤيتها أو اقتراحاتها بشأن التعامل مع هذه الدول أو الشركات أو الأسواق.

التأثير على حركة قوة الفعل الاقتصادي: في الجانب الثاني يقوم التجسس الاقتصادي بمحاولة التدخل في قوى العرض والطلب، والسيطرة أو التأثير على حركة قوى الفعل الاقتصادي، بالحد في هذه الحركة أو زيادتها أو توجيهها، ومن هنا فإن هذا الجانب أو القسم من أقسام التجسس الاقتصادي مسؤول عن العمل في كل مكان وكل زمان وبكل الوسائل، من أجل تنفيذ ما تراه الإدارة مناسباً لحماية مصالحها وتأمينها بشكل فعال[2].

وفي إطار هذين الجانبين نمت وتطورت وسائل التجسس الاقتصادي وانتعشت أنشطتها، وأصبحت وسائلها وأدواتها الفنية والتكنولوجية على درجة كبيرة من الدقة، سواء في مجال أجهزة التصنت والتصوير الدقيق والأجهزة السلكية واللاسلكية في مجال نقل المعلومات، وأدوات الشفرة والتصوير الجوي والاستشعار عن بعد[3].

ومن هنا تبرز أهمية التجسس الاقتصادي، لا سيما أنه من الصعب على أي دولة أن تحقق درجة مطلقة من الاكتفاء الذاتي، لكي تستطيع الاستغناء عن العالم الخارجي المحيط بها، ومن ثم فإنها مضطرة لأن تنظر إلى خارج حدودها، ومن هنا يأتي دور التجسس الاقتصادي كأداة ووسيلة، وفوق ذلك وظيفة أساسية ولازمة للحياة، وظيفة تتجاوز إطار الضرورة، وتصل إلى أبعادها الحتمية، بعد أن تغيرت مفاهيم القوى بصورة جذرية، بعدما كان مفهوم القوى مرتبطاً بحيازة أكبر عدد ممكن من القوات وحيازة الأسلحة ووسائل الردع والفتك[4].

وبهذا تقوم فلسفة التجسس الاقتصادي على مبدأ (ميكا فلي) أي الغاية تبرر الوسيلة، حيث إن الشركات والعاملين بها لا يعتبرون نشاطهم محظوراً قانوناً، أو غير مقبول اجتماعياً أو دينياً، بل يرون أن قيامهم بهذا العمل واجب وطني، أو خدمة يقومون بتقديمها ويحصلون في مقابلها على أجر، وبالتالي تتجسد الغاية لديهم في شكل حجج عديدة، ومنها:[5]

---

(1) Shapiro,B,R, 1998, Ecourynice, espionage, marketing management, 7 (1), 56-58.

(2) الخضري، محسن أحمد، (1991)، الجاسوسية الاقتصادية وكيف تدمر دولة ذاتياً من الداخل، مرجع سابق، ص99.

(3) http//www.asisonline. org/newsroovn/suvveysspi2.

(4) http//www.usdoj. gov/usao/can/press/2007/2007-09-26-jee-go.indicted.press.html.

(5) الرامخ، السيد محمد، (2008)، علم الاقتصاد الاجتماعي-دراسة نظرية وتطبيقية، ص58-59.

1. الدفاع عن بعض المصالح القومية في حالة التجسس على دولة أخرى، أو في حالة التجسس على إحدى الشركات التي تنتمي إلى دولة أجنبية.

2. الرغبة في جمع المعلومات والبيانات من أجل تقديمها للعدالة، وذلك في حالة التجسس على شركة وطنية لصالح أخرى وطنية بينها قضايا قانونية ترتبط بالمنافسة أو ممارسة الاحتكار في الأسواق، وكان هذا أكثر وضوحاً في قيام أحد الأشخاص بالتجسس على شركة مايكروسفت لصالح شركة (أوراكل) المنافسة لها في مجال المنتجات الإلكترونية بالأسواق الأمريكية.

3. البحث عن أسرار الغير يتيح اقتصاد الموارد الخاصة، للقيام بالبحوث التطبيقية والأساسية، والإلمام بأمور المنافسة، وتركيز كل الاهتمام على الإنتاج والتسويق، فالتطوير المتواصل للتقدم العلمي التقني، وزيادة تدفق الاختراعات، وضرورة التنافس (حرب الكل ضد الكل)، يجعل سرقة أسرار الآخرين وخاصة المربحة عملاً جذاباً بصورة مميزة.

المبحث الثاني

أثر الاقتصاد على الأمن القومي

إن عملية بناء الاقتصاد تخضع لعوائق عديدة منها الداخلي، الذي يتعلق بالشؤون الداخلية للدولة، وفي الجانب الآخر هنالك إشكاليات خارجية، ترتبط بمتغيرات واسعة النطاق، ويرافق ذلك سياسات تغيير البرامج، وواجبات التكيف التي أدت إلى مزيد من الإرهاق الاقتصادي، وما رافق ذلك بطبيعة الحال من انكشاف هائل للتدهور في معدلات الأداء الاقتصادي، وبطبيعة الحال تأثرها بزيادة حدة المتغيرات الدولية[1].

كما أن تحقيق الأمن الاقتصادي بحاجة إلى رؤيا شمولية لحركة الاقتصاد، من خلال استعراض الماضي والحاضر، حتى يتم تجاوز التناقضات، من أجل القيام بالتحول من آليه التنمية عبر التكامل الدولي، إلى آليات التنمية الوطنية، من خلال إحداث مزيد من الترابط العضوي بين الاقتصاد وبناء هياكل متكاملة داخلية وخارجية، وتوطين وبناء قاعدة تكنولوجية، تكون هي الأساس وتحقيق أكبر قدر من التنمية[2].

وفي الواقع فإن العديد من الدول بدأت تضع مصالحها الاقتصادية ليس في أولويات عملها فحسب، بل في أولويات أجهزة مخابراتها، بعد أن أدت المتغيرات الجديدة إلى صعود العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية وازدياد التنافس حول المواد الأولية، والرغبة من الدول في فتح أسواق جديدة، وبعد أن بات الاقتصاد المحلي للدول كافة يحتل أهمية كبرى على كافة المستويات، فبات جواسيس الاقتصاد أكثر أهمية من جواسيس الجيوش العسكرية، وبات

---

[1] الجميلي، حميد،(2014)، الأمن الاقتصادي العربي ومهام بناء التنمية المستقلة في ضوء العولمة الاقتصادية، بحث منشور في مجلة منتدى الفكر العربي، المجلد (29)، العدد (260)، أيار –2014 ، ص88.

[2] عبدالله، إسماعيل صبري،(2000)،التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، عدد (269)/7، ص172.

الرجال الذين يبحثون عن أسرار وتقنيات الأجهزة الحديثة أو المنشآت القائمة، أو حتى أحوال الناس المعيشية، أهم بكثير من أولئك الذين يسعون للوصول إلى المواقع العسكرية[1].

ولا تكاد دولة تسعى إلى الوصول إلى سوق ما في أي بقعة في العالم، تستطيع الإنكار بأنها لا تلجأ إلى مختلف الأساليب لمعرفة قدرة الخصم، ومزايا إنتاجية المنافس، وتقنياته، وحتى الطرائق التي يتبعها في عمليات التسويق والتوزيع، إلى غير ذلك من معلومات تساعدها في إنتاج يستطيع إزاحة ما ينتجه المنافسون الأصدقاء، أو الأعداء، لا فرق بينهم، طالما أن المصلحة الوطنية هي دافع تلك الدول لتحقيق النجاح في هذه المنافسة، بغض النظر عن الخسائر التي يمكن أن تلحق بالآخرين، وقد تكون هذه الخسائر فادحة وخطيرة ومدمرة، لذلك فإن الصراع على الأسواق والصفقات سيظل على الدوام باقياً، ما بقت هنالك مصالح، وهذه هي الحروب الحالية، التي لا يستخدم فيها السلاح التقليدي أو الكيماوي أو الذري[2].

ولم يعد من شك أن الاقتصاد هو عصب الحياة ومن دونه لا تنمو الأمم، حيث إن البقاء سيكون للأقوى اقتصادياً، وفي عالم اليوم تغيرت مفاهيم القوى، لترتبط بقوة العلم والتكنولوجيا والأداء الاقتصادي، حيث أصبح الصراع ليس من أجل بناء القوة العسكرية، بل من أجل بناء القوة والقدرات الاقتصادية للدول، وبذلك فإن الدول تسعى للحصول على الاكتشافات العلمية والصناعية، من أجل التقدم الصناعي، مستخدمة أساليب شراء الكفاءات والعلماء، والتجسس على الصناعات المتقدمة[3].

وفي الحقيقة فإن الدول تسعى إلى الحفاظ على السلم الداخلي، وتأمين الحماية للمواطنين ضد الاعتداء على النفس والمال، ومع تطور الحياة والنظم الاجتماعية والاقتصادية، استحدثت مسميات وفروع جديدة للأمن، وبدأت غالبية الدول تعي مخاطر خارجية غير المخاطر العسكرية، فتغيرت مضامين الأمن وتعددت أنواعه، فمنها السياسي والاجتماعي والثقافي والصحي والبيئي والزراعي، وبطبيعة الحال فإن تلك الأنواع تندرج تحت مفهوم شامل للأمن، وهو ما يطلق عليه الأمن القومي للدولة، وبلا شك فإننا سوف نخصص في هذا الجانب بالبحث في مفهوم الأمن الاقتصادي، وهو عباره عن اتخاذ التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تخلق الأمان الاقتصادي للأفراد، الذي ينعكس على الأمن القومي للدولة.

وحتى يتسنى لنا الوصول إلى تحديد الآثار الناجمة عن التجسس الاقتصادي على الأمن القومي للدولة، فإنه يتوجب علينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نتناول بالدراسة في المطلب الأول الأمن الاقتصادي، وفي المطلب الثاني فإننا سوف نتطرق للحديث عن أثر البعد الاقتصادي على الأمن القومي، وذلك بغيه الوصول إلى أثر التجسس الاقتصادي على الدولة وهذا سوف نتناوله بالبحث في المطلب الثالث.

---

[1] صارم، سمير، (1998)، التجسس الاقتصادي، ط1، دار الفكر، دمشق– سوريا، ص10.

[2] صارم، سمير،(1998)، التجسس الاقتصادي، مرجع سابق، ص11.

[3] يوست، غزاهام، (2010)، تكنولوجيا التجسس، ترجمة إلياس فرحات، دار الحرف العربي، بيروت – لبنان، ص169.

المطلب الأول

تعريف الأمن الاقتصادي

إن مفهوم الأمن يقوم على جملة من المبادئ والقيم والأهداف، والسياسات المرتبطة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها، ومقومات استقرارها، وتلبية احتياجاتها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة، الداخلي منها والخارجي.

إن مصطلح الأمن كان في الماضي يرتكز على مضامين عسكرية بحتة، وكانت الدول تسعى من خلال وظيفتها الرئيسية على الحفاظ على الأمن الخارجي، وعلى استقرار العلاقات مع الدول الأخرى، ولكن الدول تنبهت إلى مخاطر مختلفة، تغيرت بها النظرة إلى مضامين الأمن، وأضحى الهم الكبير الذي يقلق الدولة، هو الوصول إلى أمن اقتصادي.

كما أن الأمن الاقتصادي مفهوم يحمل بين طياته الكثير من المعاني والألفاظ، أي أن مفهوم الأمن يتمحور على أن يملك الفرد الوسائل التي تمكنه من أن يعيش حياة مستقرة ومشبعة، بمعنى أن يصل الفرد إلى امتلاك ما يكفي من المال لإشباع حاجاته الأساسية[1].

ويعتبر الأمن الاقتصادي من أهم المواضيع التي تسهم في مجال التنمية الاقتصادية، وقد يجتمعا أو يتفردا في بلد دون الآخر، ذلك أن انعدام الأمن يؤدي إلى عدم الاستخدام الصحيح للموارد وإهمالها، وكذلك يؤدي إلى سوء توزيع الدخل وزيادة الفقر والبطالة، مما يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الأمن، من خلال رفع مستوى المعيشة وتنمية القطاعات والعدالة في التوزيع، وبطبيعة الحال هنالك علاقة طردية بين الأمن الاقتصادي وبين التنمية الاقتصادية، ذلك عندما يتوافر العامل الاقتصادي تزداد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يساعد على وجود الأمن والاستقرار[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه حين نتحدث عن مفهوم الأمن الاقتصادي كفرع، فإننا نرتكز على المفهوم الشامل للأمن، وهو الأمن القومي، لأنه بلا شك أكثر شمولية، وهو بصفة عامة يعني قدره الدولة على حماية وجودها وقيمها من التهديدات الداخلية والخارجية، حيث إن مفهوم الأمن القومي يشمل العديد من النواحي، منها العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع عدم الإغفال للعلاقة الوثيقة بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي، فالتهديدات التي تؤثر على الأمن القومي لا تأتي من الخارج فقط، بل قد تنبع من الداخل نتيجة لسوء السياسات التي تؤثر على الغذاء والصحة والتعليم والصناعة، وجميع المجالات الاقتصادية التي تؤدي بدورها لرفع نسب البطالة، حيث إن الأخيرة تمثل مشكلة ذات حدين، اجتماعية واقتصادية، والفيصل في تأثير التهديدات الخارجية والداخلية يطلق عليه الخطر، الذي تتحول بعده المشكلة من عادية إلى أمنية[3].

---

[1] القليطي، سعيد علي حسن،(2015)، التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية، بحث منشور على الإنترنت.

[2] أحمد، مصنوعة،(2016)، الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، بحث منشور على مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد (2)، عدد (2)، ص71.

[3] زين الدين، صلاح،(2014)، أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي بعنوان : دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، كليه الحقوق، جامعة طنطا، في الفترة ما بين 7 – 8 نيسان 2014، ص103.

إن مكونات الأمن القومي عبارة عن مجموعة من العناصر التي يؤدي وجودها أو غيابها إلى استقرار أو تدني للأمن القومي للدولة، وهو ما يرتبط بوجودها وقدرتها على حماية الأفراد ضد أي اعتداءات داخلية أو خارجية، ويضمن سلامة الدولة من الاعتداء الخارجي أو الداخلي على حد سواء، والأمن الاقتصادي على المستوى القومي يقصد به في هذا السياق، البعد الاقتصادي للأمن، الذي يهدف إلى توفير سبل التقدم والرفاهية للفرد، وحماية المصالح الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك بتخلف الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال، التي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفعاً، وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن[1].

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة القائمة بين الأمن الاقتصادي كفرع، والأمن القومي كأصل، تبرز أهمية الارتباط الوثيق بينهما، وكذلك مدى انعكاس آثار مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي على الأمن القومي، وهذا في الإطار الداخلي، أما في الإطار الخارجي فتثار مشكلة أثر العلاقات الدولية عليه، التي تتجلى في العلاقات الاقتصادية بين الدول، والتنظيم الدولي والمعاهدات الدولية.

وتتجلى العلاقة القائمة بين الأمن الاقتصادي والأمن القومي، في أن الأجهزة القائمة على الأمن القومي في الدول تمثل أشكالاً قانونية رئيسية، تأتي في قمة أجهزة الدولة، وذلك نظراً لتعلق الأمن القومي بإطار الاستراتيجية العليا للمصالح القومية للدولة، والرامية إلى حمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية السياسية منها والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وبهذا فإن الإطار الوظيفي للأمن القومي هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل.

المطلب الثاني

أثر البعد الاقتصادي على الأمن القومي

من المعروف أن الأمن بالمفهوم العسكري يمثل خط الدفاع الأول في المنظومة الدفاعية لأي دولة، في حين أن الأمن في الجانب السياسي يمثل السياج المتين للدولة، وأما الأمن في المجال الاقتصادي فهو بلا شك الركيزة الأساسية التي تبنى عليها كافة المنظومات الأمنية الأخرى، فالاقتصاد حالياً يظهر على شكل مستوى دخل عالٍ للمواطنين، واكتفاء ذاتي، وإنتاجية عالية على الاستثمار، وبذلك يعد المقوم الأول لوجود الدولة ودرجة قوتها العسكرية واستقلالها السياسي.

لقد كان التنافس الاقتصادي سبباً للعديد من الحروب في السابق، ولا شك أنه سيبقى مصدراً للتوتر في المستقبل، بغيه الوصول والحصول على المواد الخام للصناعة، وتتحقق ذروة الأمن الاقتصادي، بتوفير الاكتفاء الذاتي والأمن السياسي، والوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ويوجد للأمن الاقتصادي بعدان، وهما البعد الداخلي والبعد الخارجي.

إن العالم يتجه حالياً وبسرعة هائلة متجاوزاً معنى الأمة بمفهومها القومي، الذي كان سائداً في السابق إلى العولمة في المفاهيم السياسية والاجتماعية والثقافية، والعولمة في الاقتصاد من خلال فتح قنوات التجارة الحرة وإنشاء

[1] زين الدين، صلاح،(2014)، أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي بعنوان : دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، المرجع السابق، ص105.

التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تتجاوز الإقليم، وسن التشريعات التي تتيح حرية الانتقال الحر للبضائع والخدمات ورأس المال والإنسان، أي أن العالم يتجه حالياً إلى تحديد معالم الشخصية العالمية، تحت ضغوطات الاقتصاد ومخاطر البيئة، ولكن هذا لا يعني أن مفهوم الشخصية العالمية قد يتحقق في المستقبل المنظور[1].

وفي القرن الحالي دخل العالم عصراً جديداً تسوده مفاهيم تختلف عن المفاهيم التي ارتبطت بالدولة القومية، وتشمل المفاهيم التي طالها التغيير، مفهوم القوة كطريق لتحقيق الأمن، ويأتي ضمن هذا التغيير صعود قيمة الاقتصاد بين عوامل القوة لينافس على الموقع الأول، بعد أن اعتمدت القوة فيما مضى على القوى البشرية ثم القوة العسكرية، ولما كانت الجاسوسية توأم الصراع، فإنها بتطلب أشكاله تتطور.

ومن المعروف أن هنالك تنافساً حادّاً وشرساً بين المسيطرين الأساسيين في الاقتصاد العالمي حول المعلومة، حيث تلجأ الشركات الكبيرة إلى طلب معونة دولها للحصول على المعلومات عن المنافس الاقتصادي، وهذا بالطبع إضافة إلى مجهودها الخاص من توظيف جيش من الجواسيس لحسابها الخاص، فنظام أيشلون الذي تستند إليه وكاله الأمن القومي الأمريكي (NSA)، يقوم باعتراض رسائل البريد الإلكتروني والهاتف والفاكس، وباقي أنماط الاتصالات، فيتم تحليلها لتستعمل في تقييم الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، وتسهر على إمداد الشركات الأمريكية بالمعلومات الكافية حول نشاط الشركات المنافسة، وذلك للكشف عن نشاط الشركات المنافسة، لكسب الصفقات العمومية الدولية[2].

كما أن القوى القومية هي محصلة الأمن القومي الشامل، والأخيرة محصلة تراكمية للأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي، لذلك فإن الأمن القومي الشامل يتبلور في محصلته العامة، في قوة قومية ليمكن توجيهها نحو تعزيز المصالح القومية للدول جمعاء، أما تجزئة مفهوم الأمن القومي واقتصاره على عوامل معينة، والتحلل من تبعة الجوانب الأخرى للأمن القومي لن يكون كافياً، ولن يؤدي إلى النتيجة المرجوة من مفهوم الأمن القومي، وبهذا نصل إلى نتيجة هامة، وهي أن المفهوم الأمني الذي يقتصر على جزئية من الأمن، هو أمن ناقص، لأنه يركز على بعد أو أكثر من أبعاد الأمن القومي، ويظهر هنا استثناء في أجزاء الأمن القومي، وهو الأمن الاقتصادي، حيث إنه في حالة التركيز عليه من خلال الدولة، وهو ما يحصل حالياً، الذي يخفي بين جنباته الأجزاء الأخرى للأمن، وبمعنى آخر فإن توفر الأمن الاقتصادي لأي دولة، يعتبر عندها مفهوم الأمن القومي مفهوماً شاملاً[3].

وبناء ما تم ذكره، فإن عناصر الأمن السياسي والعسكري والاجتماعي، هي مرتكزات أساسية للأمن القومي، والقومية بذلك هي محصلة تراكمية لتفاعل عناصر عديدة عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية، بمعنى أن مجموع القدرات ككل، هي المحصلة الشاملة للأمن القومي، التي من خلالها تستطيع أي دولة أن تحافظ على المصالح الحيوية، وتوفير الأمن والرفاه للأفراد حاضراً ومستقبلاً.

---

[1] نصيرات، سليمان (2002) الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والقومي، ط2، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ص235.

[2] الأدريسي، خالد ميار(2007)، الحرب الاقتصادية – قراءة في المحددات والمآلات، بحث منشور على مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد (3)،ص91.

[3] نصيرات، سليمان (2002)، الشخصية الأردنية – بين البعد الوطني والبعد القومي، مرجع سابق، ص462.

المطلب الثالث

أثر التجسس الاقتصادي على الدولة

مما لا شك فيه أن الدولة تتحمل تبعة المسؤولية الدولية في حال ارتكبت فعلاً غير مشروع دولياً، وفي الاتجاه الآخر فإن هنالك العديد من الجرائم الاقتصادية التي تختلف من مجتمع لآخر، تبعاً لاختلاف النظم الاقتصادية والتطور الحضاري بين المجتمعات، إلا أن التطور السريع الذي يمد به العالم يؤدي إلى استحداث أنشطة جديدة وعولمة للأنشطة الإجرامية في المجتمعات، وظهور أنواع جديدة من الجرائم الاقتصادية، ومنها التجسس الاقتصادي، وهنا مكمن الخطر، لأثر هذه الجرائم وتهديدها للنمو الاقتصادي، والجريمة الاقتصادية عبارة عن كل فعل أو امتناع يضر بالسياسة الاقتصادية للدولة، أو بالأمن الاقتصادي، ويقرر له القانون عقوبة أو تدابير احترازية[1].

فالتجسس الاقتصادي أصبح من أهم معالم العولمة الاقتصادية، وقد انتشر بسبب المنافسة الاقتصادية بين الشركات والدول، التي تصل في بعض الأحيان إلى حروب اقتصادية، وبالرغم من أن للتجسس الاقتصادي دوراً إيجابياً هامّاً في تمويل التنمية الاقتصادية، إلا أن له في المقابل الكثير من الأضرار الاقتصادية على الدول، التي تؤدي إلى عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية، من خلال الآثار والتداعيات التي يتركها التجسس الاقتصادي على الحياة الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي[2].

ومما لا شك فيه أن عصر العولمة قد مهد الطريق للعديد من الصور الإجرامية، فمع ازدياد ثروات الدول الغنية والعديد من الأفراد، بدأت الجرائم الاقتصادية التي أفرزها هذا العصر في الظهور والازدياد، كما أن للجريمة الاقتصادية وخاصة التجسس الاقتصادي، أضراراً سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية، فلها آثارها على مناخ الاستثمار والدخل القومي، ومستويات الأسعار المحلية، وقيمة العملة الوطنية، والسياسات الاقتصادية المختلفة[3].

وفي ظل المعطيات والمتغيرات الاقتصادية، وما استجد عليها من مفاهيم اقتصادية، كالعولمة الاقتصادية، وفي ظل رغبة الدول الصناعية في السيطرة والهيمنة على الدول والشعوب، فإن الدول الصناعية تعمل على استغلال واستثمار الموارد الطبيعية للدول الفقيرة لصالحها والسيطرة عليها، والواقع أن التجسس الاقتصادي يشكل أهمية كبرى لدى حكومات الدول الصناعية، سواء بين الدول الصناعية نفسها، أو من خلال تجسس الدول الصناعية على الدول الفقيرة لتحقيق هذه الهيمنة، من خلال التعرف على أسرار القوة الاقتصادية ونقاط الضعف السياسة الاقتصادية، وبالتالي يمكن اختراق اقتصاديات تلك الدول والعمل على تفكيكها[4].

وبهذا فإن جريمة التجسس تعتبر من الجرائم الاقتصادية المستحدثة، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي ومظاهر العولمة التي يعيشها العالم، وما أدت إليه هذه المظاهر من وجود المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصناعية العملاقة، من أجل السيطرة على مجريات الهيمنة الاقتصادية، ولذا يلجأ العديد منها إلى التجسس على غيرها من

---

[1] الصعيدي، عبدالله (1998)، مفهوم وأنماط الجريمة الاقتصادية المستحدثة، بحث منشور على مجلة الفكر الشرطي، الشارقة – الإمارات، المجلد (8)، العدد (3)، أكتوبر 1998،ص90.

[2] عجمية، محمد عبد العزيز (2007)، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر ، ص78.

[3] الشامسي، نجيب عبدالله (2001)، التجسس الاقتصادي الدافع والآليات، مقالة منشورة على مجلة العين الساهرة، مسقط – سلطنة عُمان، العدد الحادي عشر، السنة الخامسة، الأول من آب،ص17.

[4] الأدريسي، خالد ميار (2007)، الحرب الاقتصادية – قراءة في المحددات والمآلات، مرجع سابق، ص93.

الشركات لمعرفة جميع التقنيات، وأساليب العمل والمتغيرات الموجودة لديها لتحقيق السبق دائماً في مجال التنافس الصناعي والاقتصادي[1].

وبعد هذا البيان للآثار المتحصلة من التجسس الاقتصادي على الدولة، فيمكننا أن نجمل الآثار الواقعة للدولة على المستوى الداخلي كما يلي[2] :

1- الضرر على الدخل المحلي : إن رأس المال الذي يتم توجيه جزء منه بطريقة غير مشروعة إلى العمل في مجال المخدرات وغسل الأموال، يسبب هدراً لموارد الدولة، وانخفاضاً في الناتج القومي الإجمالي، لأنه يعني تسرباً من دورة النشاط الاقتصادي، كونه لا يتجه إلى القطاع الإنتاجي الذي قد يؤدي بدوره إلى حالة كساد في الاقتصاد.
2- اتجاه الاستثمار نحو القطاعات غير المنتجة في ظل انتشار الفساد : عندما يتوقع المستثمرون عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات المعلنة، وعجز الدولة عن تطبيق القوانين، وإن البيروقراطية الفاسدة هي الحاكم والمسيطر في كل شيء من الدولة، كل ذلك يدفع المستثمر الملتزم إلى الرغبة في تحقيق أرباحٍ، من خلال الاستثمارات الخدمية على حساب الأنشطة الإنتاجية، وقد تؤدي الأوضاع السائدة إلى هروب المستثمر إلى الخارج، وفي مصر على سبيل المثال، خلصت إحدى الدراسات التطبيقية إلى إن العلاقة بين الفساد ومعدلات الاستثمار، تؤثر بشكل سلبي على مستوى الأداء الاقتصادي، وتمثل عمليات غسل الأموال نحو 25 % من إجمالي التعاملات في أسواق المال العالمية، التي يجد فيها غاسلو الأموال فرصتهم في إعادة تدوير الأموال، دون الاهتمام بالتوظيف الجيد أو الجدوى الاقتصادية، مما يشكل عبئاً كبيراً على مناخ الاستثمار.
3- انخفاض قيمة العملة المحلية : إن نشاط غسل الأموال وما ينجم عنه من تحويل الأموال إلى الخارج، فضلاً عن الفساد المالي والإداري، الذي يدفع المستثمرين إلى الهروب خارج البلاد، ونقل أموالهم بعد صرفها إلى العملة الأجنبية، كل ذلك يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية، ذلك أنه يؤدي زيادة عرض العملة المحلية، مما يترتب عليه زيادة في الطلب على العملات الأجنبية التي يتم تحويل الأموال إليها، بقصد إيداعها في مصارف خارجية، أو لغرض استثمارها.
4- ارتفاع نسبة التضخم : يعتبر التضخم من المشكلات التي تؤثر في عدم استقرار النشاط الاقتصادي، وتصيب الاقتصاد بحالة من عدم الاستقرار، التي تفرز في حالة استفحالها، أو تجاوزها للحد المعقول، بطالة مزمنة، وانخفاضاً في مستوى الدخل، وعجز الموازنة العامة للدولة، وغير ذلك من الآثار السلبية، التي تحاول الدول تفاديها بكل السبل، وتغير السياسة النقدية واحدة من أهم الأسباب، فالفساد المالي والإداري، وما يتبعه من توسع في السيولة النقدية، وما يرتبط به من التهرب في سداد الضرائب لا سيما المباشرة منها، يدفع الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب غير المباشرة، لتعويض النقص في الإيرادات

[1] عبد الحميد، صلاح الدين (2006)، أساليب الإعداد الأمني لمواجهة الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، بحث منشور على مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، الشارقة – الإمارات، ص32.

[2] سالمان، عبد الحكم سيد (2020)، التجسس الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة، مرجع سابق ،ص200-2002.لاقتصادي

العامة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في المستوى العام للأسعار، الذي يرتب بدوره ارتفاعاً في نسب التضخم.

الخاتمة :

تناولنا بالدراسة موضوع هذا البحث المعنون بأثر التجسس الاقتصادي على الأمن القومي للدولة، من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول بيان ماهية التجسس الاقتصادي، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى بيان صور التجسس الاقتصادي، وصولاً إلى المبحث الثالث الذي ناقشنا فيه بيان مفهوم الأمن الاقتصادي، وبيان العلاقة بينه وبين الأمن القومي، حتى يتسنى لنا الوقوف على أثر التجسس الاقتصادي وعلاقته بالأمن القومي للدولة.

النتائج :

من خلال دراسة أثر التجسس الاقتصادي على الأمن القومي للدولة، فإنه يظهر جلياً جملة من النتائج وأهمها :

1. أن التجسس الاقتصادي عبارة عن منظومة تدخل في إطار عمل أجهزة الاستخبارات.
2. أن للتجسس الاقتصادي صوراً وأشكالاً وأساليب عديدة، حيث إن مداها يتسع، نظراً لاتساع علاقات الدول والشركات، والحاجة الملحة للسوق الداخلي والخارجي.
3. أن للتجسس الاقتصادي علاقة كبيرة مع الأمن القومي للدولة، وهذه العلاقة المتشابكة تدخل إطار التجسس الاقتصادي وتؤثر بشكل كبير على الأمن القومي للدولة، الذي قد يصيبها بمقتل ودمار كبيرين.

التوصيات :

1. يجب على مشرعنا الأردني الالتفات والانتباه للأخذ بالتطورات العلمية والتقنية الخاصة بجرائم التجسس الاقتصادي، وإيراد نصوص قانونية تجرم الاعتداءات الناشئة عن هذه الجريمة.
2. ينبغي على المشرع الأردني مواكبة التطورات وإصدار نصوص قانونية تعنى بجرائم التجسس بشكل عام.
3. نأمل من مشرعنا الأردني إيراد نصوص في قانونه الخاص بالتجسس، يتم الإشارة من خلالها لأنواع التجسس، ومنها بطبيعة الحال الاقتصادي، حتى لا يفلت أحد من العقاب.

المصادر والمراجع :

1- القرآن الكريم

2- المعاجم :

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (د ت)، لسان العرب، المجلد السادس، دار صادر ،بيروت – لبنان.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشقيق الدولية، 2004م.

3- الكتب :

- شوشان، خالد وليد، (2016)، التجسس في القانون الدولي، بحث منشور في مجلة الحقوق، العدد (4).
- عثمان، محمد عدنان، (2015)، دور القانون الدولي في مواجهة التجسس الدبلوماسي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، منشورة على موقع المنظومة الإلكترونية.
- الطويل، رواء زكي يونس، (2008)، التجارة الإلكترونية والتجسس الاقتصادي، بحث منشور على مجلة آداب الرافدين، العدد (51)، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق.
- عبداللطيف، حنان، (2001)، عولمة التجسس الاقتصادية، معهد التخطيط، القاهرة، مصر.
- بن زين، أسمهان (2019)، دور الحروب الاقتصادية في حماية الأمن الاقتصادي، بحث منشور على مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة ظاهري محمد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مجلد (5)، عدد (4).
- أمين، أحمد، (1964)، فجر الإسلام، ط9.
- علي، جواد، (1970)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ط1، دار العلم للملابين، بيروت – لبنان.
- صالح، عثمان بن علي، (2005)، جريمة التجسس وعقوبتها في الشريعة الإسلامي والقانون الوضعي، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض – السعودية.
- هاني، أحمد، (1974)، الجاسوسية بين الوقاية والعلاج، الشركة المتحدة للنشر، القاهرة – مصر.
- جاسم، جعفر حسن، (2012)، حرب المعلومات بين إرث الماضي وديناميكية المستقبل، ط1، دار البداية للنشر، عمان – الأردن.
- ياري، مارك، ينبزغ آدم، (2003)، وكر الجاسوسية، ترجمة فواز زعرور، مكتبة العبيكان، الرياض – السعودية.
- عبدالسلام عبدالغفور وآخرون، (2001)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، دمشق – سوريا.
- حافظ، مجدي محب، (1999) الحماية الجنائية لأسرار الدولة–دراسة تحليلية تأصيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1.
- الأعظمي، سعد إبراهيم، (1980)، جرائم التجسس في التشريع العراقي–دراسة مقارنة، بدون دار نشر.
- موسى، محمود سليمان، (1999)، التجسس الدولي والحماية الجنائية للدفاع الوطني وأمن الدولة–دراسة مقارنة، منشأة دار المعارف، الإسكندرية – مصر.
- الفاضل، محمد، (1986)، الجرائم الواقفة على أمن الدولة–الجزء الأول، ط3، وزارة الثقافة، دمشق – سوريا.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم (43)، الكويت، 1404هـ، طباعة ذات السلاسل– الكويت.
- الموسوعة العسكرية، الهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت – لبنان، 1981.
- أبو هيف، علي صادق، (1994)، ط7، منشأة المعارف بالإسكندرية – مصر.
- Economist. 1993, Tact's and dirty trick, Economist, 16 January 1993,21,22.
- Edgediffc–johnson, A.200la, p8G admits spying on unsilver, financial Times: 31 August 2001: 17

- سالمان، عبدالحكم سيد، (2020)، التجسس الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية – مصر.
- Hallag,J.H. and stcinhorst, K 1994, business intelligence methods – how ethical. journal of business,784-794.
- الخضيري، محسن أحمد، (1991)، الجاسوسية الاقتصادية وكيف تدمر دولة ذاتياً من الداخل، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
- Battelle Technology partnershippractice The biophatnhar cattily Research and DevelopmentEnterprise: Growthplatforms for Economies Around the word, Washington, DC, Battelle, way, 2012m10.

- الرامخ، السيد محمد، (2008)، علم الاقتصاد الاجتماعي–دراسة نظرية وتطبيقية.
- صارم، سمير، (1999)، التجسس الاقتصادي، ط1، دار الفكر، دمشق–سوريا.
- سعيد، محمد السيد، (1978م)، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة–مصر.
- Johan Mark off and Babozaquted James mulrenon in his article in the new york times , feb , 8 , 2010.
- البواب، سيد (1999)، الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة – ماهيتها – محاورها – برامجها – تأثيرها، بدون ناشر، القاهرة – مصر.
- الجميلي، حميد،(2014)، الأمن الاقتصادي العربي ومهام بناء التنمية المستقلة في ضوء العولمة الاقتصادية، بحث منشور على مجلة منتدى الفكر العربي، المجلد (29)، العدد (260)، أيار -2014 .
- عبدالله، إسماعيل صبري،(2000)،التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري، بحث منشور على مجلة المستقبل العربي، عدد (269)/7.
- يوست، غزاهام، (2010)، تكنولوجيا التجسس، ترجمة إلياس فرحات، دار الحرف العربي، بيروت – لبنان.
- القليطي، سعيد علي حسن،(2015)، التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية، بحث منشور على الإنترنت.
- أحمد، مصنوعة،(2016)، الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، بحث منشور على مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد (2)، عدد (2).
- زين الدين، صلاح،(2014)، أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي بعنوان : دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، كليه الحقوق، جامعة طنطا، في الفترة ما بين 7 – 8 نيسان 2014.
- نصيرات، سليمان (2002) الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والقومي، ط2، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
- الإدريسي، خالد ميار(2007)، الحرب الاقتصادية – قراءة في المحددات والمآلات، بحث منشور على مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد (3).

- الصعيدي، عبدالله (1998)، مفهوم وأنماط الجريمة الاقتصادية المستحدثة، بحث منشور على مجلة الفكر الشرطي، الشارقة – الإمارات، المجلد (8)، العدد (3)، أكتوبر 1998.
- عجمية، محمد عبد العزيز (2007)، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر .
- الشامسي، نجيب عبدالله (2001)، التجسس الاقتصادي الدافع والآليات، مقالة منشورة على مجلة العين الساهرة، مسقط – سلطنة عُمان، العدد الحادي عشر، السنة الخامسة، الأول من آب.
- عبدالحميد، صلاح الدين (2006)، أساليب الإعداد الأمني لمواجهة الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، بحث منشور على مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، الشارقة – الإمارات.